الطالب محمود الآغا
سنة ثانية ماجستير

الإعراب بين اللفظ والمعنى في القرآن الكريم
عند القاضي البيضاوي ومحيي الدين شيخ زاده رحمهما الله تعالى

ملخص:
هذا البحث ثمرة من ثمرات دراسةِ حاشيةٍ موسوعية في علم التفسير، بدأتها بمقدمة ذكرت فيها أهمية مثل هذه الدراسات لجهود السابقين، ثم ذكرت موضوع البحث، ومنهجي في إعداده.

وقد جاء هذا البحث على مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: تعريف الإعراب والمعنى واللفظ.

المطلب الثاني: أثر الإيجاز بالحذف في اختلاف الإعراب بين اللفظ والمعنى. حيث كان غالب اعتماد الإعراب هنا على اللفظ، مع التنبيه على المعنى والإشارة إليه بالتقدير.

المطلب الثالث: أثر الإطناب في اختلاف الإعراب بين اللفظ والمعنى. حيث رجحَتْ كفة المعنى على اللفظ في الإعراب غالبا، وكان الوهم والفساد في اعتماده على مجرد اللفظ.

وأردفت هذا المطلب بمسألتين في اختلاف الإعراب بين علماء المعاني والبيان وبين علماء النحو.

ثـم أثبت في خاتمـة البحث النتائج، سائـلا الله سبحانه وتعالى التوفيـق والقبول، إنه خير مسؤول.

والحمد لله رب العالمين أولا و آخرا.

مقدمة:

بسـم الله الرحمن الرحيـم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسـلام على النبي العربي سيدنا مُحمَّد وآله وأصحابه وإخوانه من النبيين والمرسلين أجمعين.

وبعدُ:

فـإن دراسة مناهـج العلماء والأدباء في كتبهـم – فضلا عن فائدتها الخاصـة بالنسبة إلى الدارس ومحل الدراسة – لهي في المآل سعٌ عـام ومحاولة جماعية لتحرير أصول العلوم، وتفريع أنواعها، مـا يدخل وما يستقل، وتقرير اصطلاحاتها التي تزداد جيلا بعد جيل، وتوسيع مفرداتها أو تحديـد مسارهـا، وأظـن أن هذا هو ما يسميه علمـاء أصول الفقه ومصـادر التشريع بالإجماع الفعلي.

وانطلاقـا مـن ذينـك الهدفين الخاصِ والعام كانـت دراسـة (حاشية محيـي الدين شيخ زاده (٩٥١هـ) علـى تفسير البيضاوي (٦٩٢هـ) رحمهما الله تعالى) عنـوانَ رسالتي في مرحلة الماجستير، ساعيًا إلى معرفة ما يلتزم وما يقبل وما يرفض في علم التفسير، وحدود كل ذلك.

موضوع البحث:

الإعراب بين اللفظ والمعنى، أو اللفظُ بين الإعراب والمعنى، أو بيانُ الإعراب وبيانُ المعنى، موضـوع واحد مبنيٌ على تطور وتقـدم الاصطلاح بين المتقدميـن والمتأخرين، منبئٌ عن جلالة وحصانة هذه اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم، ومرد ذلك أمران اثنان:

الأول: مـا ورد عن أبي هريرة رضـي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ وَالْتَمِسُـوا غَرَائِبَـهُ»[١]. والمـراد بإعرابـه معرفة معانـي ألفاظه لا الإعـراب المصطلح عليه عند النحاة، ولذلك يسمي أهل التفسير المصنفين في معاني القرآن وإعرابه (أهل المعاني)[٢].

وعنـد قـول الله تعالـى: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[٣]. ذكـر القاضـي البيضاوي قراءة يعقوب الحضرمي ﴿يُؤْتِ﴾ بالكسر، ثم قال مقدرا: «أي ومن يؤته الله». فتعقبـه شيـخ زاده بأنـه لا ضرورة تدعو إلـى ارتكاب الحـذف، لأن كلمة ﴿مـن﴾ الشـرطية هي

١- أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين كتاب التفسير تفسير سورة حم السجدة. وصحح إسناده وتعقبه الذهبي. وله روايات أخر.

٢- انظر السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ): الإتقان في علوم القرآن: ١/٣٥٣-٣٥٤. ط دار ابن كثير – دمشق، الثانية ١٤٢٧ هـ، تحقيق أ.د. مصطفى البغا.

٣- البقرة/٢٦٩

المفعول الأول للفعل ﴿يؤت﴾ قدم عليه، إلا أن يقال: المقصود تفسير المعنى لا بيان الإعراب[1]. فبيان المعنى يحتاج إلى بسط أكثر لا يحتاجه بيان الإعراب.

والثاني: تجد المتأخرين قد ذكروا أن أهم الواجبات على المعرب، وأُولى الجهات التي يدخل الاعتراض عليه منها، هي مراعاةُ المعنى مفردًا و مركبًا، وتعقبوا المعربين المتقدمين في كثير من الأمثلة راعَوا في الإعراب ظاهر اللفظ ولم ينظروا في موجب المعنى، فحصل الفساد[2].

هدف البحث:

هو معرفة إمكانية حصر المواضع التي يزيد أو يختلف فيها بيان المعنى عن بيان الإعراب. ومعرفةُ إمكانية استنباط معايير محددة في تقدير الإعراب بناء على مجرد اللفظ، أو بناء على المعنى، أو عليهما معًا، أو اكتسابُ ملكة في معالجة ذلك كله.

منهج البحث:

اتبعت المنهج الوصفي، من خلال تتبعِ الأمثلة التي جاء الخلاف فيها بين الإعراب والمعنى، ودراستِها، وكنت أكتفي بدراسة مثال واحد أو اثنين تحت كل مسألة، والإشارة إلى أمثاله في الهامش.

ثم اعتمدت المنهج التحليلي حيث قمت بتصنيف المؤثرات في الخلاف بين بيان الإعراب وبيان المعنى.

المطلب الأول

تعريف مصطلحات البحث

الإعراب: في اللغة: من قولهم: أعرب الرجل عن نفسه. إذا بيَّن وأوضح[3]. وفي اصطلاح النحاة: اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا أو تقديرًا[4]. وتعرَّف الكلمة بأنها: القول

١- انظر شيخ زاده (محمد بن مصطفى ت ٩٥١هـ) حاشية على تفسير البيضاوي: ٦٥٦/٢. ط دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى ١٤١٩هـ، ضبط محمد عبد القادر شاهين. وانظر أيضا الحاشية نفسها: ٢٠٥/٣-٣٦١. ٢٧٠/٤. عند قول الله تعالى: ﴿وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾ (آل عمران/١٦٤). ﴿يا ليتني كنت معهم﴾ (النساء/٧٣). ﴿للناظرين﴾ (الأعراف/١٠٨).

٢- انظر ابن هشام (عبد الله بن يوسف ت ٧٦١هـ): مغني اللبيب: ٦٨٤-٦٩٨. ط دار الفكر – دمشق، السادسة ١٩٨٥ م، تحقيق د. مازن المبارك. ومحمد حمد الله. و السيوطي: الإتقان: ٥٧٦/١.

٣- (٥) انظر ابن فارس (أحمد بن فارس ت ٣٩٥هـ): مقاييس اللغة: مادة (عرب).

٤- انظر الجرجاني (محمد بن علي ت ٨١٦هـ): التعريفات: ٤٧. ط دار الكتاب العربي الأولى ١٤٠٥هـ تحقيق إبراهيم الأبياري. وانظر شيخ زاده (محمد بن مصطفى ت ٩٥١هـ): شرح قواعد الإعراب لابن هشام: ٨-١٢. ط دار الفكر - دمشق، الثالثة ١٤٢٩هـ تحقيق إسماعيل مروة.

المفرد، أي اللفظ الدال على معنى[١].

اللفـظ: فـي اللغة: طـرح الشـيء، وغالب ما يكـون من الفـم[٢]. وفي الاصطـلاح: الصوت المشتمل على بعض الحروف[٣].

المعنـى: فـي اللغة: هـو القصد الـذي يبرز ويظهـر من مكنون مـا تضمنه اللفـظ[٤]. وفي الاصطلاح: هو الصورة الذهنية التي وضع اللفظ بإزائها[٥].

من التعريفات السابقة تجد أن كُلا من الإعراب والمعنى هو بيان اللفظ، إلا أن الإعراب بيان اصطلاحي، والمعنى بيان ذهني. كما أن اللفظ في المقابل هو وجود في اللسان أو البيان، دالٌ على وجود في الأذهان، دال على وجود في الأعيان[٦].

المطلب الثاني:

أثر الإيجاز في اختلاف الإعراب بين اللفظ والمعنى:

تعريف الإيجاز:

الإيجـاز: هو التعبير عن المعنى بأقل لفظ. فـإن كان بدون حذف فهو إيجاز قصر، وإن كان إيجـازا بحذف، فإما أن يكـون المحذوف مقدرا لم يقم شيء مقامـه، أو أن يُقام شيء مقامه[٧]، والكلام هنا على بعض أنواعه:

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

عند قول الله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[٨]. ذكر القاضي أن تقديم المفعول للاهتمام. وذكر شيخ زاده رحمه الله أن تسمية الجار والمجرور مفعولًا يشعر بأن المفعول به الصريح لا يقدر معـه، مـع أن المشهورَ في مثله أن يكـون المفعول مقدرًا ويكون الجار والمجـرور في محل النصب

١- انظر ابن هشام: شرح قطر الندى: ٤٣. ط دار الفجر – دمشق الأولى ١٤٢٢هـ. تحقيق محيي الدين عبد الحميد وعبد الجليل البكري.

٢- انظر ابن فارس: مقاييس اللغة: مادة (لفظ).

٣- انظر ابن هشام: شرح قطر الندى: ٤٣. وانظر أيضا د. أحمد مختار عمر (١٤٢٤هـ): معجم اللغة العربية المعاصرة: مادة (عني).

٤- (١٠) انظر ابن فارس: مقاييس اللغة: مادة (عني).

٥- انظر الجرجاني: التعريفات: ٢٨١. وانظر أيضا د. أحمد عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة: مادة (عني).

٦- انظر الغزالي (محمد بن محمد ت ٥٠٥هـ): المقصد الأسنى: ٢٦. ط الجفان والجوابي- قبرص، ١٤٠٧هـ الأولى، تحقيق: بسام الجابي. وانظر شيخ زاده: الحاشية: ٥٧٢/٨.

٧- انظر في تعريف الإيجاز وأقسامه: السبكي (أحمد بن علي ت ٧٧٣هـ): عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح: ٥٧٧/١-٥٩٨. ط دار المكتبة العصرية – صيدا، الأولى ١٤٢٣هـ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي.

٨- البقرة/٣

على أنه صفة لذلك المقدر، والتقدير: «وبعضًا أو شيئًا مما رزقناهم ينفقون». ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، إلا أن المصنف سماه مفعولًا على الإطلاق نظرًا إلى المعنى، فإن المعنى وبعضَ ما رزقناهم ينفقون، وإن كان بحسب اللفظ صفة لمحذوف[١].

ولعل هذا المشهور الغالب، أي عدم تأثر الإعراب هنا بالحذف، وبقاء إعراب الصفة صفة مع حذف الموصوف، لعله لكثرته في الكلام، مع تأكده حتى كأنه حاضر في الذهن، فإذا فقد ذلك الحضور أثّر في الإعراب كما في بدل المفعول المطلق عند قول الله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوۡلًا مَّعۡرُوفًا﴾[٢]. ذكر القاضي أن المستثنى منه محذوف أي لا تواعدوهن مواعدة إلا مواعدة بقول معروف. وذكر شيخ زاده أنه يعني أن الاستثناء متصل مفرَّغ والمستثنى منه المحذوف مفعول مطلق، والمستثنى بدل منه من حيث المعنى ومفعول مطلق بحسب اللفظ[٣]. وكما تأثر الإعراب بالحذف أيضا في المواضع الآتية.

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

كما عند قول الله تعالى: ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ﴾[٤]. المصدر المؤول ﴿أن يقولوا﴾ في محل نصب مفعول لأجله. والتقدير: «مخافة أن يقولوا». فحذف، وأقيم المضاف إليه مقامه وأعرب إعرابه محلا[٥].

حذف الجواب وإقامة قيده مقامه:

كما عند قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنۡ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلرَّوۡعُ وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِي قَوۡمِ لُوطٍ﴾[٦]. ذكر القاضي رحمه الله تعالى أن قوله: ﴿يُجَادِلُنَا﴾ إما جواب ﴿فَلَمَّا﴾ جيء به مضارعًا على حكاية الحال. أو لأنه في سياق الجواب بمعنى الماضي كجواب (لو). أو دليل جوابه المحذوف، مثل اجترأ على خطابنا، أو شرع في جدالنا. أو متعلق به أقيم مقامه، مثل أخذ أو أقبل

١- انظر الحاشية: ١/١٩٢. والجرجاني (محمد بن علي ٨١٦هـ): حاشية على الكشاف: ١٠١. والشهاب: حاشية على تفسير البيضاوي: ١/٢٢٩. ط دار صادر. وانظر أيضا الحاشية: ٢/٦٥٣-٦٦١. ٤/٢٣٧-٣١٣. ٦/٦٦٥. عند قول الله تعالى: ﴿من كل الثمرات﴾ ﴿من سيئاتكم﴾ (البقرة/٢٦٦-٢٧١). ﴿رحمة الله قريب﴾ ﴿اثنتي عشرة أسباطا﴾ (الأعراف/٥٦-١٦٠). ﴿لعل الساعة تكون قريبا﴾ (الأحزاب/٦٣).

٢- البقرة/٢٣٥

٣- (١٥) انظر الحاشية: ٢/٥٧٧.

٤- هود/١٢

٥- انظر الحاشية: ٤/٦٢٥. وانظر أيضا الحاشية: ١/٢٦٤. ٢/١١٢. ٤/٢٣٩-٣٤٣. ٥/٤٧. ﴿يخادعون الله﴾ ﴿أو أشد قسوة﴾ (البقرة/٩-٧٤). ﴿والذي خبث لا يخرج إلا نكدا﴾ ﴿فلَمَّا آتاهُما صالِحاً جَعَلا لَهُ شُرَكاءَ فِيما آتاهُما﴾ (الأعراف/٥٨-١٩٠). ﴿كوني بردا وسلاما﴾ (الأنبياء/٦٩).

٦- هود/٧٤

يجادلنا.

وذكـر شيخ زاده أنَّ جواب ﴿لما﴾ ينبغـي أن يكون ماضيًا لدلالتها على وقوع أثر في الماضي لوقوع غيره فيه. فأجاب القاضي عن وقوعه مضارعا بأجوبة أربعة:

أولهـا: أنه على حكاية الحال الماضية[١]. وثانيها: أن ﴿لما﴾ تردُّ المضارع الواقع في سياق جوابها إلى الماضي ومثلها كلمة (لو)، كما ترد كلمة (إن) الماضي إلى معنى الاستقبال. وثالثها: أن جـواب ﴿فلما﴾ محـذوف تقديره: (اجترأ أو شرع في جدالنا) وجملـة: ﴿يُجَادِلُنَا﴾ استئنافية دالـة على الجواب المحذوف. والرابع: أنه متعلـق الجواب المحذوف أقيم مقامه، والتقدير: «فلما ذهب الروع وجاءته البشرى أخذ أو أقبل يجادلنا». فقوله ﴿يجادلنا﴾ حال من فاعل الفعل المقدر: أقبـل أو أخـذ، حذف وأقيـم قيده مقامه[٢]. فالجملـة حال في المعنى جواب فـي اللفظ على هذا الوجه الرابع.

حذف حرف الجر:

عنـد قول الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَـارُ﴾[٣]. ذكـر القاضي رحمـه الله تعالى أن قوله تعالـى: (أَنَّ لَهُمْ) منصـوب بنزع الخافض وإفضاءِ الفعل إليه، أو مجرور بإضماره مثل (اللهِ لأفعلن).

وذكـر شيخ زاده رحمـه الله تعالى أن الأصـل (وبشر الذين آمنوا بـأن لهم جنات) فحذف الجـار وهو حـذف مطرد مـع (أنَّ) و(أنْ) الناصبة للمضارع بسبب طولهمـا بالصلة، فلما حذف حـرف الجر اختلف النحاة، فذهب الخليل (١٧٠هـ) والكسائـي (١٨٩هـ) رحمهما الله تعالى إلى أن كلمـة (أَنَّ) والموجـود في حيزها مجرورُ المحل، بناء علـى أن حرف الجر وإن ذهب لفظًا فهو ملحـوظ معنـى، فيكون موجـودا حكمًا والجر باق، كما فـي قوله: «اللهِ لأفعلـن» بجر لفظ الجلالة بإضمـار الجار. وذهب سيبويـه والفراء (٢٠٧هـ) إلى أنه منصوب المحـل، بناء على أن فصحاء العرب إذا حذفوا حرف الجر يجعلونه نسيا منسيا، ويوصلون الفعل بنفسه إلى مدخوله فينصبونه، كمـا قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾[٤]. وهو المختار، لأن حذف حرف الجر وإبقاء عمله قليل

١- انظر الكلام على معنى حكاية الحال الماضية الحاشية: ١٤٨/٢. ١٩٧/٣. عند قول الله تعالى: ﴿وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (البقرة/٨٧). ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (آل عمران/١٥٦).

٢- انظر الحاشية: ٦٧١/٤. وانظر أيضا في حذف الجواب وإقامة علته مقامه الحاشية: ١٧٨/٢. ٢٨٥/٣. ٤٤٠/٧. عند قول الله تعالى: ﴿قل من كان عدوا فإنه نزله﴾ (البقرة/٩٧). ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى..﴾ (النساء/١٩). ﴿فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾ (الشورى٤٨).

٣- البقرة/٢٥

٤- الأعراف/١٥٥

نادر[١].

المطلب الثالث

أثر الإطناب في اختلاف الإعراب بين اللفظ والمعنى

تعريف الإطناب: هو التعبير عن المعنى بأكثر من لفظ[٢]. وطرق الأطناب كثيرة أذكر منها:

الوصف على المعنى:

وعند قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ﴾[٣]. ذكر القاضي رحمه الله تعالى أن سواء اسم وصف به ﴿الذين كفروا﴾ كما يوصف بالمصادر.

وذكر شيخ زاده رحمه الله تعالى أن التوصيف بالمصدر نحو: رجل عدل. مبالغة في الاتصاف بها وقيام معانيها. ثم إن المصدر قد يكون نعتا نحويًا كما في قوله تعالى: ﴿كَلِمَةٍ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا﴾[٤]. وقد يكون نعتا معنويًا غير تابع له في الإعراب كما في هذه الآية[٥]. يعني أن كلام القاضي في بيان المعنى لا الإعراب، وأنه لا يكفي في إعراب النعت مجرد وجود الوصف معنى، بل لا بد من إتباعه حركة لفظ الموصوف.

العطف على المعنى:

كما عند قول الله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ﴾[٦]. ذكر القاضي رحمه الله تعالى أن تقديره: «أرأيت الذي حاج أو أرأيت مثل الذي مر». ثم أشار إلى احتمال أن تكون الكاف مزيدة، والتقدير: «أي أرأيت الذي حاج أو الذي مر». أو أن يكون العطف على المعنى، والتقدير: «أرأيت كالذي حاج أو كالذي مر». أو أنه من كلام إبراهيم والتقدير: «وإن كنت تحيي فأحيي كإحياء الله تعالى الذي مر».

١- انظر الحاشية: ٤٢١/١. وأعاد نحوه عند قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ (البقرة/٢٦). الحاشية: ٤٤٥/١-٤٤٦. وانظر أيضا الحاشية: ٢٤٣/٢-٢٨٨. ٤٦٨/٤. عند قول الله تعالى: ﴿أن يدخلوها﴾ (أن طهرا) (البقرة/١١٤-١٢٥). ﴿أن يجاهدوا﴾ (براءة/٤٤). وانظر أبو البقاء (عبد الله بن الحسين ت ٦١٦هـ): التبيان في إعراب القرآن: ٤١/١. ط عيسى البابي الحلبي. تحقيق علي البجاوي. و أبو حيان (محمد بن يوسف ت ٧٤٥هـ): تفسير البحر المحيط: ٢٥٤/١. ط دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤٢٢هـ، تحقيق مجموعة من الأساتذة.

٢- انظر في تعريف الإطناب وأقسامه: السبكي: عروس الأفراح: ٥٧٥/١-٦٠٥.

٣- (البقرة/٦)

٤- آل عمران/٦٤

٥- انظر الحاشية: ٢٢٤/١-٢٢٥. والجرجاني: حاشية على الكشاف: ١١٦. والشهاب: حاشية على تفسير البيضاوي: ٢٦٦/١. وانظر الحاشية: ١٥٧/٥. ﴿سواء علينا أجزعنا أم صبرنا﴾ (إبراهيم/٢١).

٦- (البقرة/٢٥٩)

وذكـر شيـخ زاده رحمـه الله تعالى أنه لـم يعطفه على قوله: ﴿أَلَـمْ تَرَ إِلَى الَّـذِي حَاجَّ﴾[١]. لوجهين: الأول: من حيث الصناعة النحوية، وهو عدم جواز دخول حرف الجر ﴿إِلَى﴾ على الكاف فـي قوله: ﴿كَالَّذِي﴾ سواء كانـت حرف جر أو اسمية شبيهة بالحرفية. والثاني: من حيث المعنى، وهو تعلق التعجب في الأول من ذات المتعجب منه، وتعلقه في الثاني من مثل المتعجب منه، وعطفه علـى الأول يجعله فـي حيز واحد، ولا معنى للتعجب من مثل الأول. لذلك أول العطف بوجوه: أولها: أنـه قدر فعـلا في جانب المعطوف، فيكون من عطف الجملة على الجملة. وثانيها: أن تكون الكاف في جانب المعطوف مزيدة، فيكون عطف المفرد على محل المفرد. وثالثها: أن يكون العطف على المعنـى، بـأن تقدر كاف أخرى في جانب المعطوف عليه، ونقل عـن الإمام الرازي (٦٠٦هـ) أخذ أكثر النحويين بهذا القول. والرابع: أنه ليس معطوفا على قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ﴾ بل هو من كلام إبراهيـم عليه السلام، ونقله عن الراغب[٢]. فنقلُ شيخ زاده عن الرازي أخذ أكثر النحويين بالعطف على المعنى في هذا المثال، هو ترجيح له.

وهذا العطف ربما سمي العطف على التوهم، وقد أشار إليه شيخ زاده رحمه الله تعالى أيضا عنـد قـول الله تعالى: ﴿كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِـمْ وَشَهِدُوا﴾[٣]. إذ ذكر القاضـي أنَّ ﴿وَشَهِدُوا﴾ عطف على ما في ﴿إِيمَانِهِمْ﴾ من معنى الفعل. ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾[٤]. وذكر شيخ زاده أن التقدير: بعد ما آمنوا وشهدوا، ولا يجوز كونه معطوفًا على ﴿كَفَرُوا﴾ لأنهم ليسوا جامعين بين الكفـر والشهادة، ونقل عـن سيبويه أنه سأل الخليل عـن قوله تعالى: ﴿فَأَصَّـدَّقَ وَأَكُنْ﴾[٥]. فقال الخليـل: جزم ﴿وَأَكُنْ﴾ لأن الفعل الأول يكون مجزومـا حين لا فاء فيه. وهو من قبيل العطف على المحل، كأنه قيل: لولا أخرتني إلى أجل قريب أصدق وأكن. وذكر قول الشاعر:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرة   ولا ناعبٍ إلا ببَين غرابها

١- (البقرة/٢٥٨)

٢- انظر الحاشية: ٦٣٥/٢-٦٣٦. والفراء (يحيى بن زياد ٢٠٧هـ): معاني القرآن: ١٧٠/١. ط الدار المصرية تحقيق مجموعة من الأساتذة. والراغب الأصفهاني (الحسين بن محمد ت ٥٠٢هـ): التفسير: ٥٤٢/١. ط كلية الآداب - جامعة طنطا، الأولى ١٤٢٠هـ، تحقيق د. محمد بسيوني. والرازي (محمد بن عمر ٦٠٦هـ): التفسير الكبير: ٢٥/٧. ط دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى ١٤٢١هـ. والشهاب: حاشية على البيضاوي: ٣٣٨/٢. وضعف الوجه الثاني من منع العطف. وانظر أيضا الحاشية: ٦٥٣/٢. ٣/٧٣-١١٢. ٢٧٧/٤-٣٢٣-٣٢٤. ٦٢٧/٦-٦٨٠. عند قول الله تعالى: ﴿أن تكون .. فأصابها﴾ (البقرة/٢٦٦). ﴿ومصدقا .. ولأحل﴾ ﴿إيمانهم وشهدوا﴾ (آل عمران/٥٠-٨٦). ﴿ليفسدوا في الأرض ويذرك﴾ ﴿ألم يؤخذ .. ودرسوا﴾ (الأعراف/١٢٧-١٣٩). على القراءة الشاذة بالجزم. (الأعراف/١٦٩). ﴿ليجزي.. ورد﴾ (الأحزاب/٢٥). ﴿يا جبال .. والطير﴾ (سبأ/١٠).

٣- (آل عمران/٨٦)

٤- (المنافقون/١٠)

٥- (المنافقون/١٠)

وحـق «ناعب» النصب عطفا على مصلحين، لكنه انجرَّ عطفا على توهم وجود الباء في خبر ليس لأن الباء تدخل عليه كثيرا[١].

البدل من المعنى:

كمـا عنـد قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡا كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ أَنَّهُمۡ إِلَيۡهِمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾[٢]. قولـه: ﴿أَنَّهُمۡ إِلَيۡهِمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾ بدل من ﴿كَمۡ﴾ علـى المعنى، أي: ألم يروا كثـرة إهلاكنا مَن قبلهـم، كونهم غير راجعين إليهم. لا من حيث اللفـظ، لأن العامل في ﴿كَمۡ﴾ لفظًا هو ﴿أَهۡلَكۡنَا﴾ على أنها مفعوله، تقديره: كثيراً من القرون أهلكنا. فلو كان ﴿أَنَّهُمۡ إِلَيۡهِمۡ﴾ بدلا من ﴿كَمۡ﴾ لفظا، لوجـب أن يكون معمولًا للفعل ﴿أَهۡلَكۡنَا﴾، ولو سُلِّـط ﴿أَهۡلَكۡنَا﴾ على ﴿أَنَّهُمۡ إِلَيۡهِمۡ﴾ لاختل المعنى، إذ لا معنــى لقولنا: أهلكنا انتفاء رجوعهم. فوجب أن يكون بدلا من ﴿كَمۡ﴾ على المعنى، وأن يكون معمولا لما عمل في ﴿كَمۡ﴾ معنى، وهو ﴿أَلَمۡ يَرَوۡا﴾ لأن الفعل المعلق ممنوع من العمل لفظًا وعامل معنــىً وتقديــرًا، فيكون المعنى: ألم يــروا كثرة إهلاكنا..الخ. ولقائل أن يقــول: كما لا يصح لفظا لا يصــح معنى، لأن كونهــم غير راجعين إليهم ليس كثرة الإهلاك نفســه، ولا بعضه، ولا يصح أن يضاف إليه. ويمكن أن يجاب بأن كونهم غير راجعين عبارة عن إهلاكهم تجوزا[٣].

وأختم هذا البحث بذكر مسألتين جرى الاختلاف فيهما لا بين اللفظ والمعنى بل بين أنظار علماء المعاني والبيان وبين أصول علماء النحو، وهما:

الحال المؤكدة:

عند قــول الله تعالى: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾[٤]. ذكر القاضــي إعراب الجملة حالا، واحتمال كونهــا اعتراضًا. وتعقب شيخ زاده رحمه الله تعالى كونهــا اعتراضًا بناء على أن صاحب الكشاف والقاضي البيضاوي رحمهما الله تعالى لا يشترطان في أن تكون الجملة الاعتراضية في أثناء كلام أو بيــن كلاميــن متصلين معنىً، بأن يكون الــكلام الثاني بيانا للأول أو تأكيــدا له أو بدلا منه، بل يجوِّزان وقوعها في آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها، بأن لا يليها جملة أصلا فيكون الاعتراض

١- انظر الحاشية: ١١٢/٣. وانظر سيبويه (عمرو بن عثمان ١٨٠هـ) الكتاب: ١٠٠/٣. ط دار الجيل الأولى تحقيق عبد السلام هارون. والمبرد (محمد بن يزيد ٢٨٥هـ): المقتضب: ٣٧١/٤. ط عالم الكتب - بيروت، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. وابن هشام: مغني اللبيب: ٥٥٣. و البغدادي (عبد القادر بن عمر ١٠٩٣هـ): خزانة الأدب: ١٤٧/٤. الشاهد الثامن والسبعون بعد المائتين. وفي حاشية الشهاب: ٤٤/٣. تبعا لأبي حيان في البحر المحيط: ٤٩١/٢. اعتراض على الزمخشري في الكشاف: ٤٠٨/١. ط دار الكتاب العربي – بيروت، الثالثة ١٤٠٧هـ. في كون المثال من العطف على التوهم.

٢- (يس/٣١)

٣- انظر الحاشية: ٧٢/٧. وانظر أيضا الحاشية: ٢٩٣/٧. عند قول الله تعالى: ﴿حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ (غافر/٦).

٤- (البقرة/١٣٣)

فــي آخــر الــكلام، أو أن يليها جملة غيــر متصلة بها معنــى لا بيانا ولا تأكيدا ولا بــدلا. ومثل هذا الاعتراضـ كثيرا مــا يلتبس بالحال، والفرق دقيق أشار إليه صاحــب الكشاف حيث ذكر عند قول الله تعالــى: ﴿وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ﴾[1]. حــال، أو اعتراض وأنتم عادتكم الظلم. وذكر هنا أنها يجوز أن تكــون اعتراضية مؤكدة أي ومن عادتنا الثبات علــى الإسلام. وحاصل ما أشار إليه أن الجملة إذا كانــت حالا يكــون حصول مضمونها مقارنا لحصــول عاملها، وهو الفعل المقيد بهــا هنا ﴿نَعْبُدُ.. وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾. والفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال، والمراد في الآية الاستقبال فيكون مضمــون الجملة الحالية الاستقبــال. وإن جعلت اعتراضية لا يكون لها محل من الإعراب ولا يعتبر لهــا عامل فضلا عــن أن يكون مضمونها مقارنا لمضمون عاملها في الحصول، فلا يكون حصولها مقيدا بزمان التكلم ولا المضي ولا الاستقبال[2].

حروف التوكيد:

كمــا عند قــول الله تعالى: ﴿يُرِيــدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُــمْ﴾[3]. ذكر القاضــي أن ﴿لِيُبَيِّنَ﴾ مفعول ﴿يُرِيدُ﴾ واللام زيدت لتأكيد معنى الاستقبال اللازم للإرادة، واستشهد بقول قيس بن سعد رضي الله تعالى عنهما:

أردت لكيما يعلم الناس أنه ... سراويلُ قيس والوفود شهود

وضعــف القول بأن المفعــول محذوف، و﴿لِيُبَيِّــنَ﴾ مفعول له، والتقدير: يريــد الحق لأجله. وذكر شيخ زاده أنه يعني بقوله الأول أن أصل الكلام: يريد الله أن يبين لكم. فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبييــن كما زيدت في «لا أبا لك» لتأكيد إضافــة الأب، تبعًا للزمخشري. وذهب البصريون إلى أن مفعول ﴿يُرِيدُ﴾ محذوف تقديره: يريد الله تحريم ما حرم وتحلل ما حلل وتشريع ما تقدم لأجل أن يبين لكم ما كلفكم به من الأحكام[4].

١- (البقرة/٩٢)

٢- انظر الحاشية: ٣٢٣/٢-٣٢٤. والزمخشري: الكشاف: ١٦٦/١-١٩٤. والشهاب حاشيةعلىتفسير البيضاوي: ٢٠٥/٢-٢٠٦. وانظر أ. د. فخر الدين قباوة: الجمل وأشباه الجمل: ٧٢. ط دار القلم العربي - حلب، الخامسة ١٤٠٩هـ. وانظر أيضا الحاشية: ٣٤١/١-٤٣٠. ١٦١/٢-٣٢٨. ٢٧٤/٣-٢٧٥. ٢٦٨/٤. عند قول الله تعالى: ﴿والله محيط بالكافرين﴾ ﴿وأتوا به متشابها﴾ ﴿وأنتم ظالمون﴾ ﴿وما كان من المشركين﴾ (البقرة/١٩-٢٥-٩٢-١٣٥). ﴿آباؤكم وأبناؤكم﴾ (النساء/١١). ﴿وما وجدنا﴾ (الأعراف/١٠٢). وغيرها.

٣- (النساء/٢٦)

٤- انظر الحاشية: ٣٠٥/٣. والزمخشري: الكشاف: ٥٠١/١. والشهاب: حاشية على تفسير البيضاوي: ١٢٧/٣. وانظر أيضا الحاشية: ٣٧٩/٢. عند قول الله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ (البقرة/١٤٨-١٩٥).

الخاتمة ونتائج البحث:

١- الأصل أن المعنى يساعد على تقدير الإعراب، وأن الإعراب الصحيح يساعد على فهم المعنى.

٢- بيان المعنى يحتاج إلى بسط أكثر لا يحتاجه بيان الإعراب. أو أنك في بيان المعنى أكثر حرية في اختيار الألفاظ وترتيبها، أما في بيان الإعراب فمقيد بقواعد الإعراب وأصول النحو، ولهذا يجد القارئ في تفسير علماء المعاني والبيان صورا ومعان لا يجدها في تفسير علماء النحو والإعراب[1].

٣- المشهور الغالب عند المعربين عدم تأثر إعراب الصفة بحذف الموصوف غالبا، لوضوحه وكثرته في الكلام.

٤- اتفاق المعربين على إقامة المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب، وإقامة جواب الشرط مقام قيده وعلته حال الحذف.

٥- ترجيح المعربين تغير محل الاسم من الجر إلى النصب حال حذف حرف الجر.

٦- اتفاق النحاة على أن الوصف في المعنى لا يكون وصفا في الإعراب حتى يكون تابعا في اللفظ.

٧- ترجيح النحاة جانب المعنى في العطف والبدل، نظرًا إلى اتحاد العامل فيهما في أصل المعنى، والتصرف في اللفظ بين التابع والمتبوع بزيادة أو حذف طلبًا لمعان زائدة في أحدهما على الآخر.

٨- الخلاف بين أهل النحو وأهل البيان والمعاني شكل من أشكال الخلاف بين اللفظ والمعنى.

هذا جهدُ مقلٍ، أرجو الله سبحانه وتعالى أن يكون خطوة راشدة في طريق دراسات أخرى أكثر شمولا وفروعا، وصلى الله وسلم على النبي العربي سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين أولا و آخرًا.

١- يتحتم علي هنا أن أتقدم بنصح إلى المهتمين بعلم تفسير القرآن الكريم وإعرابه أن يطالعوا ما يمليه الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة حفظه الله تعالى من دروس في إعراب القرآن وبيان معانيه، ففيها يجتمع الالتزام بأصول القدماء مع الإلمام بمعاني العصر.

المصادر والمراجع

- ابـن فارسـ (أحمـد بن فارسـ ت ٣٩٥هـ): مقاييس اللغـة: ط دار الفكر ١٣٩٩ هـ، تحقيق عبد السلام هارون.
- ابن هشام (عبد الله بن يوسف ت ٧٦١هـ): مغني اللبيب: ط دار الفكر – دمشق، السادسة ١٩٨٥ م، تحقيق د. مازن المبارك. ومحمد حمد الله.

ابـن هشام: شـرح قطر الندى. ط دار الفجر – دمشق الأولى ١٤٢٢هـ. تحقيق محيي الدين عبد الحميد وعبد الجليل البكري.

- أبو البقاء (عبد الله بن الحسين ت ٦١٦هـ): التبيان في إعراب القرآن. ط عيسى البابي الحلبي. تحقيق علي البجاوي.
- أبـو حيـان (محمـد بن يوسف ت ٧٤٥هـ): تفسير البحر المحيـط. ط دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤٢٢هـ، تحقيق مجموعة من الأساتذة.
- أحمـد مختـار عمر (ت١٤٢٤هـ): معجم اللغة العربيـة المعاصرة: ط عالم الكتب الأولى ١٤٢٩هـ. بمساعدة فريق عمل.
- البغدادي (عبد القادر بن عمر ١٠٩٣هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ط مكتبة الخانجي – القاهرة، الرابعة ١٤١٨هـ، تحقيق عبد السلام هارون.
- الجرجانـي (محمـد بن علي ت ٨١٦هـ): التعريفات. ط دار الكتـاب العربي الأولى ١٤٠٥هـ تحقيق إبراهيم الأبياري.

الجرجانـي: حاشية على الكشـاف (حتى الآية ٢٤ من سورة البقرة). طبعـة قديمة دون معلومات عن الناشر.

- الحاكـم (محمـد بن عبـد الله ت ٤٠٥هـ): المستدرك علـى الصحيحيـن.ط دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤١١هـ، تحقيق مصطفى عطا.
- الرازي (محمد بن عمر ٦٠٦هـ): التفسير الكبير. ط دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤٢١هـ.
- الراغـب الأصفهانـي (الحسيـن بن محمد ت ٥٠٢هـ): التفسير. ط كليـة الآداب – جامعة طنطا، الأولى ١٤٢٠هـ، تحقيق د. محمد بسيوني.
- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ط دار الكتاب العربي – بيروت، الثالثة ١٤٠٧هـ.
- السبكي (أحمد بن علي ت ٧٧٣هـ): عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح. ط دار المكتبة العصرية – صيدا، الأولى ١٤٢٣هـ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي.
- سيبويه (عمرو بن عثمان ١٨٠هـ): الكتاب. ط دار الجيل الأولى تحقيق عبد السلام هارون.
- السيوطـي (عبـد الرحمـن بن أبـي بكر ت ٩١١هـ): الإتقـان في علوم القـرآن. ط دار ابن كثير – دمشق، الثانية ١٤٢٧ هـ، تحقيق أ.د. مصطفى البغا.

- الشهـاب (أحمـد بن محمـد الخفاجي ت ١٠٦٩هـ): حاشية على تفسير البيضاوي. ط دار صادر – بيروت. دون معلومات أخرى.
- شيـخ زاده (محمـد بن مصطفى القوجوي ت ٩٥١هـ) حاشية على تفسير البيضاوي. ط دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤١٩هـ، ضبط محمد عبد القادر شاهين.

شيـخ زاده: شـرح قواعد الإعراب لابن هشام. ط دار الفكر – دمشق، الثالثة ١٤٢٩هـ تحقيق إسماعيل مروة.

- الغزالـي (محمـد بن محمد ت ٥٠٥هـ): المقصد الأسنـى. ط الجفان والجوابي– قبرص، ١٤٠٧هـ الأولى، تحقيق: بسام الجابي.
- فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل. ط دار القلم العربي – حلب، الخامسة ١٤٠٩هـ.
- الفراء (يحيى بن زياد ت٢٠٧هـ): معاني القرآن. ط الدار المصرية تحقيق مجموعة من الأساتذة.
- المبرِّد (محمد بن يزيد ت٢٨٥هـ): المقتضب. ط عالم الكتب – بيروت، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.